

الفتوى (٢٨)

فى مارس من عام ١٩٩٦م رفض لاعب كرة السلة المحترف محمود عبد الرؤوف الوقوف أثناء عزف السلام الوطنى للولايات المتحدة، على أساس أنه كمسلم يجوز له الامتناع عن الوقوف للسلام الأمريكى؛ لأنه يعتبره رمزاً لتاريخ من القهر والاستعباد للأمريكيين السود المنحدرين من أصل أفريقى، وبالتالي فإن إبداء الاحترام بالوقوف أثناء عزف هذا السلام ينطوى على إبداء لمشاعره كمسلم، ولما كان عبد الرؤوف ملزماً باللعب مع فريقه - وفق شروط واردة فى عقد يلزمه بواجبات معينة - اتخذ اتحاد لعبة كرة السلة قراراً بوقفه عن اللعب، وبعد أربع وعشرين ساعة تراجع عبد الرؤوف عن موقفه.

بداية، أود التأكيد على أنه لا مصلحة لى فى نقد قرار عبد الرؤوف أو الدفاع عنه، فجل اهتمامى منصب هنا على فحص ودرس العملية التى تم من خلالها استخدام مصادر إسلامية فى خطاب المسلمين الأمريكيين المعاصرين، كان يمكن لمسألة عبد الرؤوف أن تنقضى سريعاً، لولا أنها استحوذت على اهتمام العديد من المسلمين بقدر استثارها باهتمام وسائل الإعلام الأمريكية، الأمر الذى دفع أعداداً كبيرة من المسلمين إلى مناقشة وقائع قضية عبد الرؤوف، سواء فى خطبة الجمعة بالمساجد أو فى رسائل ومقالات نشرت فى الصحف، أو ظهرت عبر متاهة البريد الإلكتروني.

وأعرب كثير من المسلمين عن اختلافهم مع وجهة نظر اللاعب، وقارعوا حجته بالقول بأنه لا شىء فى الإسلام يمنع المسلمين من الوقوف تعبيراً عن

الاحترام للسلام الوطنى فى بلدانهم، ثم إنه نوع من الرياء لكى ينعم المرء بالعيش فى الولايات المتحدة، وفى الوقت ذاته يأبى إظهار الاحترام لرمز من رموزها الوطنية، بينما تبنى مسلمون آخرون رأياً مخالفاً، وقالوا: إن الولايات المتحدة بلد كافر تورط فى اقتراف جملة من أعمال القمع، وليس من الإسلام فى شىء احترام سلامها الوطنى أو تأدية التحية لعلمها، وكانت غالبية الآراء وليدة انفعال وهوى، بيد أنها لم تصل إلى حد المقابلة بين المرجعى والاستبدادى اللذين فرضتهما الأهواء، إلا الرد الذى نشرته «جمعية أنصار السنة» عبر البريد الإلكتروني، فقد كان مثيراً للاهتمام بوجه خاص، وهو الذى يشكل موضوع دراستنا هذه.

جاء رد الجمعية على نحو أبرز علاقة التوتر بين المرجعى والاستبدادى، والعملية التى يجرى من خلالها استغلال نص مرجعى لبناء موقف تسلطى، وقد صيغت عبارات الرد على غرار فتوى من حيث الأسلوب والطابع والحكم النهائى. وليس من قبيل المبالغة القطع بأن الجمعية أصدرت فتوى شرعية فى مسألة عبد الرؤوف، ونحن لا نلقى الضوء على هذه الفتوى بسبب وضع الجمعية السياسى أو الاجتماعى، فمن المرجح أن أغلبية المسلمين لم تسمع عن الجمعية من قبل، ولا عن فتواها. كما أن تركيزنا على الفتوى ليس منطلقاً من أنها تحمل فى صلبها خاصية فريدة متميزة، إنما يعيننا أمرها؛ لأنها من ناحية الأسلوب والمنهج تمثل المرض العضال المتوطن فى الخطاب الإسلامى المعاصر، وجاءت بألفاظها على شاكلة فتاوى أخرى كثيرة صدرت عن هيئات دينية فى جميع أنحاء العالم الإسلامى.

تستهل الجمعية ردها على مسألة عبد الرؤوف بإيراد ملاحظة لها، وهى أن المناقشات التى تناولت هذه المسألة - سواء على مستوى الأفراد أو التنظيمات - لم تتطرق إلى حكم الشرع فيها، لهذا أخذت على عاتقها استخلاص الحكم الشرعى «الصحيح» فى هذه المسألة. وبشكل انتقائى فى الأسلوب والمنهج،

قصدت الجمعية إلى توظيف النص المرجعي وتحويل نفسها إلى صوت للاستبداد. في البداية أوردت تعريفاً للعبادة يقول: «إنها كل ما يُرضى الله من أعمال القلب واللسان والجوارح»، وبعد هذه المقدمة أوردت أربع نقاط رئيسية: أولاً: إن الوقوف احتراماً لأي شخص من المحرمات وفقاً للسنة، واستشهدت على هذا باثنين من الأحاديث:

أ- الحديث الأول: روى عن أنس بن مالك قوله: «لم يكن شخص أحب إليهم من رسول الله ﷺ وكانوا إذا رأوه لم يقوموا لما يعلمون من كراهيته لذلك». رواه الترمذى (٢٩).

ب- الحديث الثاني: عن أبي مجلز قال: خرج معاوية فقام عبد الله بن الزبير وابن صفوان حين رأوه فقال: اجلسا، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من سره أن يمثل له الرجال قياماً فليتبوأ مقعده من النار» رواه أبو داود والترمذى (٣٠) (نقلاً عن ترجمة الجمعية إلى الإنجليزية).

ثانياً: أكدت الجمعية أنه روى في كتاب الترغيب والترهيب للحافظ المنذرى أن الرسول نهى عن الانحناء^(٣١)، لأي إنسان من باب الاحترام^(٣٢).

ثالثاً: أوردت الجمعية نص الحديث التالى:

عن عبد الله بن أبي أوفى قال: لما قدم معاذ من الشام سجد للنبي ﷺ قال: «ما هذا يا معاذ؟» قال: أتيت الشام فوافقتهم يسجدون لأساقفهم وبطارقتهم فوددت في نفسي أن نفعل ذلك بك. فقال رسول الله ﷺ «فلا تفعلوا. فإنى لو كنت آمراً أحداً أن يسجد لغير الله لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها. والذى نفس محمد بيده! لا تؤدى المرأة حق ربها حتى تؤدى حق زوجها. ولو سألتها نفسها، وهى على قتب^(٣٣) لم تمنعه»^(٣٤).

وتقول الجمعية: إنه فى كل حالة من هذه الحالات لم تكن نية الفعل معقودة على العبادة، ومع ذلك فإن الفعل البدنى محظور بصرف النظر عن النية،

وتخلص الجمعية بالتالى إلى وجوب اعتبار إبداء الاحترام بالوقوف مكروها فى أحسن الأحوال إن لم يكن حراماً. وقبل اختتام فتواها قالت «جمعية أنصار السنة»: إن غير المؤمنين لا يمكن أن يستحقوا الولاء، بما أن الوقوف احتراماً لشخص أو لشيء هو عمل من أعمال الولاء فإنه لا يجوز إطلاقاً إلا لله عز وجل فما بالناس بغير المؤمنين!.

ومسألة الولاء لا تعنينا هنا؛ لأن قصدى كما أوضحت سلفاً لا علاقة له بتأييد أو انتقاد موقف اللاعب عبد الرؤوف، أما الأمر المزعج فهو كيف يستغل المسلمون فى الولايات المتحدة نصوصاً مرجعية - وهى عدة أحاديث - فيما نحن بصدد - لبناء رأى استبدادى، بمعنى أن الأمر المثير للالتباس والارتباك هو تلك الطريقة التى يتم بها توظيف مصادر إسلامية وسبر أغوارها وإعادة صياغتها بحيث تسمح بإرساء سلطة معينة. فالمتحدث - وهو الجمعية فى قضيتنا هذه - أعمل نصاً مرجعياً على نحو يكفل له التسلط، ونصب نفسه كرمز للنص، فأصبح معاً جزءاً واحداً لا ينفصل أحدهما عن الآخر، وتحول المتحدث فى النهاية من خلال توظيف النص إلى صوت للاستبداد بالرأى وإلى صوت لحكم السماء. وسعيًا وراء إبراز سمات هذه العملية، سوف نناقش نقاط خلافية عديدة فى منطوق «جمعية أنصار السنة» أو خطابها الإسلامى، ثم نُقيّم العلاقة السببية التى تجعل لهذه النقاط أو المشاكل صلة قوية بقضية المرجعى والاستبدادى.

أولاً: تتغاضى الجمعية عن جملة تعقيدات تحيط بالأحاديث التى استشهد بها.

ثانياً: تتغافل الجمعية عن التصنيفات العديدة للشرع. وسوف نأخذ كل حديث منها ونضعه تحت مجهر الفحص - التمهيص الدقيق - فى ضوء الدقة المتناهية للتقاليد القانونية الإسلامية.

ومن الجدير بالملاحظة ، أن الجمعية لم تفصح فقط عن المنهج الذى اتبعته فى تفسير تلك الأحاديث المشار إليها ، وهو ما كان ينبغى عليها عمله ، بل قدمت لنا حكم الشرع كما لو كان الحكم لا ينتقل إلينا عبر وسيط بشرى له خصوصية ذاتية . وفى القضاء الإسلامى يجب إلزام النفس بأقصى درجات النزاهة والإتقان وإمعان النظر والتمحيص عند التصدى لمعالجة حكم شرعى ، بالإضافة إلى أن واجب تحرى الدقة فى الاجتهاد يقتضى الالتزام بشرح المنهج المتبع فى (استخلاص) الحكم القضائى ، وتقويم كل برهان من شأنه موافقة أو معارضة الحكم الذى يحتمل الوصول إليه^(٣٥) .
